



مسيرة  
وتواصل  
نحو  
عدالة  
اجتماعية

# نسجل وعداً.. أن المسيرة مستمرة

عايدة توما - سليمان

مديرة جمعية "نساء ضد العنف"

تتفق جميع النظريات الاجتماعية والسياسية الأكاديمية والتجارب النضالية المختلفة لشعوب العالم المعاصرة والتاريخية أن عملية التغيير المجتمعي هي عملية طويلة الأمد لا تتم في فترة زمنية محدودة يمكن للفرد الواحد، أو حتى للجيل الواحد، أن يعيشها كاملة متكاملة بحيث يدرك ويشعر بالتغيير المنشود خلالها. ونحن نعلم أيضاً أن عملية التغيير المجتمعي لا تجري في بيئة حيادية غير متفاعلة بحيث يكون التأثير على المجتمع فقط من الراغبين بالتغيير، فالمجتمع وحياته اليومية وتقاليد وعاداته وموازن القوى فيه محكومة لعوامل عديدة سياسية واقتصادية وتاريخية، وقد تسير مسيرة التغيير قدماً وتنشأ ظروف تجعلها تعود القهقري فيراوح المجتمع مكانه.

جمعية نساء ضد العنف أخذت على عاتقها، منذ البدايات في العام 1992، أن تخوض غمار عملية تغيير مجتمعي تصبو من خلالها إلى بناء مجتمع يحمل قيماً إنسانية شمولية تؤمن بقدرات الإنسان وحقوقه، مجتمع يتيح لأفراده صغاراً وكباراً، رجالاً ونساءً، العيش بكرامة وحرية. قد يراودنا اليوم الشعور بأننا لم نع حتى النهاية عظم المسؤولية التي أخذناها على عاتقنا، وقد نكون استخفنا بكبر المعوقات والمعارضة التي سنلاقها إلا أن المسيرة بدأت وإن كان الهدف تغيير مجتمعي شمولي فإن التغيير الداخلي الذي حل مع الوقت في الجمعية ككل، من تغيير في السياسات والمشاريع والرؤية المهنية، صاحبه ذلك التغيير الداخلي في نفوس وآراء وأفكار العضوات والطواقم والامتدعات.

بعد خمسة عشر عاماً، والتي قد تكون لمح البصر في مسيرة التغيير المجتمعي، نرى التغيير ونكاد أحياناً نعتاد لوجوده ليصبح أمراً عادياً، إلا أنه ليس عادياً بالمرة أن تتمكن أي مسيرة من رسم ورصد هذا الكم من التغيير المطرز بالإنجازات دون أن تجعلنا نشعر بالفخر والاعتزاز: فاليوم يمكن أن نسجل لأنفسنا، في الجمعية وفي الحركة النسوية عموماً وفي المجتمع بأن:

**أولاً** كسرنا الطابو المتعلق بالعنف المسلط على النساء بجميع أشكاله وأصبح يعرف في الخطاب العام ظاهرة مجتمعية سلبية.

إعداد وتحرير: ريم حزان  
منسقة الإعلام والعلاقات العامة  
تصميم غرافي وإنتاج: وائل واكيم

صورة الغلاف: طفل في التظاهرة بمناسبة  
11/25، اليوم العالمي لمكافحة العنف ضد  
النساء/ الناصرة، تشرين ثاني 2007

لإرسال ردود فعل عن النشرة

reem@wavo.org

أو ص.ب. ٣١٣، الناصرة ١٦٠٠٠

للإطلاع على أخبار، نشاطات،

ومشاريع الجمعية

www.wavo.org



من التظاهرة بمناسبة 11/25، اليوم  
العالمي لمكافحة العنف ضد النساء  
الناصرة، تشرين ثاني 2007

## ثانياً

أصبحت القضايا النسوية جزء من الخطاب المجتمعي يجري تناولها من جميع الأطراف السياسية والاجتماعية، وإن كان بتفاوت، وأصبح الخطاب الذي يحاول تكريس دونية المرأة مرفوضاً

## ثالثاً

أقيمت مشاريع ريادية جبارة تقدم الخدمات المباشرة للنساء وأصبحت جزءاً من الحيز العام والمشهد المجتمعي.

## رابعاً

أثبتت النساء وأثبتنا قدرتنا بما لا يقبل التشكيك على إدارة المؤسسات التي تحمل الطابع المهني، الإداري والمالي وتوظيف العشرات من النساء واستفادة عشرات المصالح التجارية بشفافية ونظافة يد.

## خامساً

أثرنا وتأثرنا بالتغيرات الحاصلة وتفاعلنا معها مما خلق أجيالاً من النساء مُمكنات مؤمنات بقدراتهن متفاعلات مع قضايا شعبهن ومجتمعهن مساهمات في نضالات عديدة، مركبة ومعقدة .

## سادساً

من خلال رؤية واضحة أن قضيتنا هي قضية اجتماعية عامة، وبإصرار على أننا شركاء في الهدف، يشارك اليوم جمهور من الرجال في مسيرة التغيير نحو مجتمع يضمن العدالة الاجتماعية.

## سابعاً

لم يعد بإمكان متخذي القرار وواضعي السياسات في الدولة الاستمرار بتجاهل قضايانا ونجحنا من خلال المثابرة بطرح أوضاعنا على أعلى المستويات من برلمان ووزارات ولجان متخصصة.

## ثامناً

نجحنا في إيصال أصوات النساء الفلسطينيات في إسرائيل إلى المحافل الدولية كاشفات التمييز والإجحاف الممارس ضدنا، ونجحنا في تجنيد الدعم المعنوي والمادي لهذه المسيرة الهامة من التغيير.

لا يمكن لأي كان أن يستخف بهذا القدر من الإنجازات التي جرى تحقيقها في هذه الفترة من الزمان، ورغم أن كل هذا لم يكن ليتحقق دون أن يكون العمل المتواضع - الجبار الذي قامت به الجمعية جزء من عمل واسع ومتشعب تقوم به جميع مركبات الحركة النسوية الفلسطينية في البلاد والحركة النسوية في إسرائيل والعالم، ودون أن يُرافق كل ذلك العمل النشط الذي تقوم به مختلف الجمعيات والمنظمات والمؤسسات المجتمعية والأحزاب السياسية؛ ومع كل ذلك نشعر اليوم بأن من حقنا أن نسجل لأنفسنا فخرنا واعتزازنا بهذه المسيرة.

معاً، إدارة وعضوات وطاقم، عضوات سابقات وعشرات المتطوعات، نساء تلقين خدمات وأخرى شاركن بدورات وآلاف من الجيل الشاب، فتيات وشبان، نحتفل بخمسة عشر عام من العمل المتواصل في جمعية نساء ضد العنف .

نحتفل بالإنجازات والمشاريع الريادية والكثير من اللحظات والساعات والأيام من البحث المستمر عن العدالة الاجتماعية، عن المساواة وعن المجتمع الذي نتطلع لبنائه.

عندما يكون العمل شاقاً تكون الثمرة أشهى ويقدر العرق والجهد المبذول يكون الشعور بالنصر ولكن المسيرة في بدايتها وستبقى مستمرة، هكذا على الأقل نسجل هنا، وعداً وبرنامج عمل.

ما تملكه هذه المؤسسة من جرأة ومثابرة وإصرار على إحداث التغيير لا تملكه الكثير من المؤسسات، لديها من المهنية والثقة ما يمكنها من مراجعة طريقها وتعديل مسارها.

جمعية نساء ضد العنف تميزت في نضالها العنيد لتقديم خدمات للنساء ومكافحة العنف وفي نفس الوقت قدتن في "نساء ضد العنف" النضال للمساواة بين الجنسين ولضمان التمثيل المناسب للنساء في مواقع اتخاذ القرار. هناك من يطالب بالتنازل عن الحق في المساواة والخنوع للذل والإهانة. رافقنا ونرافق بفخر كز ملاء مسيرتكم ونشد على أيديكم مؤكدين أن خمس عشر عاما ليست فترة طويلة ولكنها فترة مهمة رسخت خلالها العمل الجماعي والمؤسساتي المثابر، فتمنياتنا لكل مجتمعنا بالنجاح. المساواة حق، والعنف ضد النساء جريمة

## مسيرة عطاء وتواصل نحو عدالة اجتماعية

### المحامية ناهدة شحادة

رئيسة جمعية "نساء ضد العنف"

في تاريخ 1992/7/21، تم تسجيل جمعية "نساء ضد العنف" لدى مسجل الجمعيات على يد نخبة قليلة من النساء الغيورات الطامحات لتغيير واقع المرأة المرير وذلك بالكشف عن كافة أشكال التمييز والاضطهاد والقمع والعنف والتنكيل الممارس ضد المرأة أينما كانت في البيت والشارع ومكان العمل وفي المجتمع ككل والتي ينظر إليها مجتمعنا كأنها شيء عادي وجزء لا يتجزأ من نمط حياته وحق من حقوق الرجل على المرأة كونه يعتبرها قاصراً من المهد إلى اللحد.

ولهذا كان الهدف الأول لمؤسسات هذه الجمعية، الزميلات سميرة خوري، زهيرة صباغ، نوال أبو حاطوم، نسرين طبري، أمية زريق، نادية جبران، هالة ظاهر، فاتنة حنا، مها خوري-حزان، منى مزوي، كميليا مطانوس، سميرة عامر، عايده توما - سليمان، وناهدة شحادة، العمل على كشف ظاهرة العنف الممارس ضد المرأة ومن ثم استئصال هذه الظاهرة؛ وذلك من خلال العمل على تغيير الفكر والاعتقاد السائد الذي بموجبه يدعي من يدعي أن تعنيف وضرب المرأة حق من حقوق الرجل عليها لتقويمها وتهذيبها ولردعها من ارتكاب الفحشاء بفكر وقيم إنسانية تقدمية مستمدة من المواثيق الدولية التي تضع الإنسان أي كان رجل أو امرأة وحقوقه في مركزها بغض النظر عن الجنس اللون والعرق والدين والانتماء السياسي والطبقي والقومي، فكر يناهض ظاهرة العنف الممارس ضد المرأة وبالتالي يرفض كل الحجج والإدعاءات الداعمة له، فالعنف هو اضطهاد وتمييز وجريمة ترتكب بحق المرأة الإنسان ونتائجه السلبية لا تنعكس فقط على المرأة وإنما على المجتمع بكامله. إذ كيف لمجتمع، أي مجتمع كان، أن يكون حراً وأماناً إذا كان نصفه وأكثر معنف قاصر مسلوب الرأي والإرادة والحرية ونصفه الآخر عنيف؟ وكم بالحري بمجتمع كمجتمعنا الذي يناضل ويكافح نهار ليل وليل نهار ضد

## قالو عن الجمعية..

### محمد بركة

الجهة الديمقراطية للسلام  
والمساواة

«نساء ضد العنف» أصبحت مركباً واضحاً يحمل حضوراً كبيراً في مجموع الخطاب الاجتماعي للجماهير العربية في إسرائيل.

هكذا هو الحال في كل ما يتعلق بالاعتداء على النساء لمجرد كونهن نساء، أو القتل على خلفية قلة الشرف، أو قوانين الأحوال الشخصية، أو في كل القضية الجنديرية التي تتسع مساحة التداول فيها بإطراء.

بالإضافة إلى كل ذلك، فإن جمعية نساء ضد العنف نجحت في فرض قضية المشاركة في التمثيل السياسي الحقيقي، للنساء العربيات، على طاولة الأحزاب وعلى أولويات المجتمع وألويات لجنة المتابعة العليا.

هذا يعني أنه خلال السنوات الخمس عشر الماضية نجحت الجمعية في صناعة وصيانة خطاب اجتماعي أكثر تقدمية بحيث تصبح قضية المرأة معياراً أساسياً لدى تقدمية الأفراد والمجموعات.

إننا نحیی الجمعية وجميع التعاملات والعاملين فيها ونتمنى لها دوم التقدم والنجاح، لأن نجاحها يعني مجتمعا أكثر تكاملاً وأكثر تماسكاً وأكثر قدرة على تحقيق ذاته وحقوقه.

إلى الأمام

سياسة التمييز والاضطهاد القومي ومصادرة الأراضي وهدم البيوت وإغناء الأغنياء وإفقار الفقراء ومن أجل السلام والمساواة أن يستمر باضطهاد المرأة وتعنيفها، متجاهلاً القضايا التي علينا استجماع كل طاقاتنا كشعب ومجتمع للنضال من أجلها؟

وعليه فقد ركزت جمعية "نساء ضد العنف" منذ بداية مسيرتها الممتدة منذ عام 1992 حتى يومنا هذا العمل على كشف وتسليط الضوء على ظاهرة العنف الممارس ضد المرأة وكسر صمت القبور الذي يحيط ويلف بهذه الظاهرة.

اليوم بإمكان جمعية "نساء ضد العنف" أن تتفخر بأنها كانت السبابة في طرح قضية العنف ضد المرأة بشكل مهني ومكثف على الصعيد الاجتماعي والرسمي العام وأنها قطعت شوطاً ليس بقليل في هذا المضمار، الأمر الذي أدى إلى إحراز قفزة نوعية نحو تحقيق الهدف المنشود في إحداث التغيير المجتمعي في نظرة المجتمع لهذه الظاهرة. اليوم، لم نعد نعتبر هذا الأمر سراً من أسرار البيوت من العيب التدخل فيه، ولا نخجل من الحديث والنشر عن هذه الظاهرة واعتبارها قضية اجتماعية من الدرجة الأولى تهدد الأمن والأمان والسلم الاجتماعي، فقد تكاثرت الفئات المجتمعية وتعلت الأصوات المنددة والمطالبة باستئصال هذه الظاهرة قناعة وإيماناً بأن العنف الممارس ضد المرأة هو جريمة لا يمكن الصفح عنها، ومحاربتها هي جزء لا يتجزأ من محاربة العنف عامة، وهي مسؤولية جماعية تقع على عاتق كل فرد منا من خلال الوقوف بالمرصاد للسياسة الرسمية الموجهة ضد مجتمعنا الفلسطيني والتي تهدف إلى تغذية انتشار العنف بيننا عملاً بالمبدأ الاستعماري القديم- الجديد "فرق تسد"، ومطالبتها أن تتحمل كامل مسؤوليتها نحونا وذلك بزيادة الميزانيات المخصصة والموارد الأخرى البشرية والعلاجية والقانونية لمحاربة هذه الظاهرة والامتناع عن التذرع بحجج واهية مثل عدم الرغبة في التدخل في العادات والتقاليد والشؤون العائلية بينما هي تدس أنفها يومياً في أبسط الأمور الحياتية اليومية لنا ومطالبتها بالتقيد بالقانون دون تمييز وعدم الكيل بمكيالين عند معالجة قضايا العنف عامة، والعنف ضد المرأة خاصة.

أما الهدف الثاني للجمعية كان وما يزال تأمين الحماية للنساء والفتيات ضحايا العنف إن كان ذلك بتأمين المأوى والدعم النفسي والمعنوي والقانوني لهن حيث أن الجمعية قامت عام 1993 بفتح وإدارة أول مأوى للنساء المعنفات والفتيات بضائقة والبيوت الانتقالية للنساء والفتيات وأول مركز لمساعدة ضحايا الاعتداء الجنسي والجسدي والمرافقة في المسار القضائي في الوسط العربي.

اليوم وبعد مرور خمسة عشرة عاماً على إدارة تلك المشاريع بإمكان الجمعية القول

## د. أحمد الطيبي

### الحركة العربية للتغيير

إن ظاهرة تعنيف المرأة هي ظاهرة تجتاح المجتمعات الذكورية والمجتمعات المتحضرة على حد سواء. إن وجود منظمات نسوية مثل نساء ضد العنف تعمل على زيادة الوعي ضد العنف وملاحقة من يرتكب مثل هذه الجرائم هي دليل صحة لمجتمع يريد أن يرتقي بنفسه إلى الأفضل.

تحية لكن واحدة واحدة ونحن في الحركة العربية للتغيير على استعداد دائم للتعاون معن في هذا المضمار وغيره.

## نوال أبو حاطوم

### مفتشة لوائية في خدمة

### الفتيات في وزارة العمل والرفاه

### الاجتماعي

وضعت "نساء ضد العنف" موضوع العنف ضد المرأة في مكانه، ورفعت القضية حتى أصبحت على أجندة الرأي العام، نساء ضد العنف كانت طلائعية وعملت لتغيير جذري في مفاهيم العنف ضد المرأة ومكانة المرأة، والجمعيات الأخرى اقتدت بها.

بأنها حققت نجاحاً كبيراً على جميع المستويات الاجتماعية والمهنية حيث أنها اليوم وباعتراف تنظيمات ومؤسسات رسمية وشعبية محلية ومنطقية شرق أوسطية ودولية تعتبر صاحبة الخبرة المهنية الأغنى في هذا المجال إلا أن الأمر ما زال يتطلب تكثيف وتحشيد الجهود المجتمعية لمناصرة المرأة والفتاة المعنفة ومرافقتها للوصول إلى بر الأمان والثقة والحياة الكريمة.

ومع الأيام كبرت الجمعية وكبرت طموحاتها غير أبهة لكل الصعوبات والمعوقات والتحديات التي واجهتها في مسيرتها إن كان ذلك على المستوى الاجتماعي أو المالي أو الشخصي، إيماناً وقناعة بأنه من يريد أن يشق الطريق عليه أن يدفع الثمن مهما كان. وهكذا انتقل عمل الجمعية من مرحلة تقديم المساعدات والخدمات لضحايا العنف إلى مرحلة العمل بشكل مركز ومدروس وشامل في مشروع العمل المجتمعي الذي تهدف من ورائه الجمعية كما جاء في رؤياها "الوصول إلى مجتمع ديمقراطي يقوم على أسس ومبادئ العدالة الاجتماعية ويحفظ لأفراده ذكوراً وإناثاً ولاسيما للأنثى الحق في حياة كريمة ومساواة وتكافؤ الفرص بحيث يكون لكل راغب وراغبة كامل الفرص في تحقيق الذات والطموحات".

من أجل الوصول إلى هدفنا المنشود في إحداث تغيير مجتمعي نرى نحن في جمعية نساء ضد العنف بأن عملية التغيير المجتمعي لا تتم بين ليلة وضحاها وإنما هي عملية تاريخية طويلة مرتبطة ارتباطاً وطيداً بالعلاقات الاجتماعية وعلاقات الإنتاج السائدة فيه والتي تتطلب القضاء على الجذور الاقتصادية الاجتماعية التي يرتكز عليها اضطهاد المرأة. وعليه، نقوم بالتنسيق والتعاون مع كل الهيئات والمؤسسات الرسمية والشعبية والأحزاب والأطر السياسية والاجتماعية والدينية والأفراد المؤثرين والناشطين قناعة منا بأن عملية التغيير المجتمعي لا يمكن أن تتم دون مشاركة الرجل المرأة معاً وجنباً إلى جنب في هذه المسيرة الإنسانية الشريفة.

هذا من جهة أما من الجهة الأخرى ومن أجل المساهمة في إحداث التغيير المجتمعي المنشود ودفعت عجلة التغيير المجتمعي في نظرته للمرأة ومكانتها إلى الأمام بدأت الجمعية السير بخطى حثيثة في مسارات متنوعة في مجال المرافعة للتأثير على سياسة الدولة ودفعتها باتجاه تغيير وتعديل سياستها وسلم أولوياتها وذلك من خلال توفير الميزانيات والفرص والمناخ وإلغاء وتعديل كافة القوانين المجحفة بحق المرأة؛ هذا إضافة إلى قيامها بتنفيذ عدة مشاريع حاصلها يصب في تسريع وتيرة عملية التغيير المجتمعي المنشود.



د. تغريد يحيى يونس، في محاضرة ضمن أعمال «منتدى النساء السياسيات» تشرين ثاني 2007



من أمسية توقيع كتاب «امرأة الرسالة» للكاتبة رجاء بكريه نيسان 2008



من المخيم الحواري «النساء في الأقليات القومية» بمشاركة فتيات فلسطينيات وكتلونيات أيلول 2007

## الإدارة الذاتية وحقوق النساء؛ خمس ملاحظات

عبير قبطي

مستشارة إعلامية، ناشطة سياسية واجتماعية

شهدت العقود الأخيرة اهتماماً متزايداً بمفهوم التعددية الثقافية، وخاصة في الدول الغربية والبرالية، جراء تنامي حجم الأقليات القومية والدينية والعرقية في هذه الدول، أصلية كانت أم مهاجرة. ولمفهوم التعددية الثقافية تفسيرات متنوعة وموديلات عدة، خاصة فيما يتعلق بحقوق الأقلية في الدولة في ممارسة ثقافتها وعاداتها. والاجتهادات حول هذه المسألة تتصل في أكثر من جانب بمكانة النساء العربيات داخل إسرائيل، وخاصة في ظل تأسس الطروحات التي تطالب بضمّان «الإدارة الذاتية للعرب الفلسطينيين في مجال التربية والتعليم والدين والثقافة»، كما جاء على سبيل المثال في وثيقة «التصور المستقبلي».

تتسم غالبية التحليلات لمفهوم التعددية الثقافية بالتمييز بين الحيز العام والحيز الخاص وكذلك بفهم معيّن لـ «الثقافة». فهناك من يعتبر التعددية الثقافية تعدديةً ديمغرافية (أي مقياس رقمي للاختلاف بين المجموعات)، وهناك التعددية البرالية. وهناك النقد الماركسي للمفهوم الذي يعتبر التعددية الثقافية بمثابة أيديولوجيا رأسمالية تهدف إلى تخفيف حدّة التناقضات والتغييرات الاقتصادية في ظل نظام العولمة، وتحويل النقاش من معركة ذات جوهر سياسي واقتصادي واجتماعي الى «صراع/ حوار» حضارات وثقافات، ومن تمايز طبقي إلى تمايز ثقافي. هذا بالإضافة إلى ترسيخ الطرح البرالي لهيمنة ثقافة واحدة، على جميع الثقافات الأخرى أن تتلاءم معها وتتأقلم على هامشها.

التعددية الثقافية التي تقضي بضمّان حقوق أو امتيازات جماعية للأقليات، تثير نقاشاً حاداً حول حقوق الأفراد داخل الأقلية نفسها، خاصة حينما تتعارض قيمها وممارساتها الدينية والثقافية مع قيم حقوق الإنسان وقوانين الدولة التي تعيش فيها هذه الأقلية.

### وفاء نناهين

مديرة جمعية الزهراء لرفع

#### مكانة المرأة

دمتم ذخراً وفخراً لنا كنساء في مجتمع وكشعب. من الجمعيات الأولى التي تأسست نحو تغيير مجتمعي جذري بكل قضية النساء ومشاركتهن، واليوم في تعمل الجمعية بتوسع ونساء ضد العنف بمشاريعها لم تتوقع في موضوع واحد، بل كانت لهن رؤية شمولية بطرح قضية المرأة كقضية مجتمع. قدما وإلى الأمام ونحو تغيير جذري بكل قضايا النساء ليكون عندنا مجتمع مدني متساوي بفخر برجاله ونساءه وشريك استراتيجي لنا من أجل التغيير.

### فتحي مرتنود

#### مدير «شتيل» حيفا

كلمة احترام، تقدير ومحبة لعضوات طاقم وإدارة ومتطوعات جمعية نساء ضد العنف العزيمات، بمرور 15 سنة من التحدي والعطاء والعمل الدؤوب وللدور الريادي والمساهم في تعزيز مكانة المرأة الفلسطينية خاصة، وعملية التغيير والتطوير المجتمعي عامة. إن عملي ومساهمتي المتواضعة لتدعيم الجمعية، لهو وسام شرف، دعم مكانتي المهنية والاجتماعية بشكل واضح. إلى الأمام مع خالص محبتي وتقديري.

ومن الطبيعي أن يتمحور الأمر حول حقوق النساء داخل الأقلية تحديداً.

فالجزء الأكبر من العادات والثقافة يتعلق بممارسات الأفراد في الحيز الخاص. الأمر الذي بطبيعة الحال يؤثر على النساء أكثر من الرجال. وهنالك عادات تمارس تجاه النساء، تخالف أحياناً القانون وقيم حقوق الانسان، تتم شرعنتها تحت يافطة "الخاصية الثقافية". ولناخذ على سبيل المثال ختان الإناث، وتزويج الأطفال، وتعدّد الزوجات وغيرها. كما تستخدم هذه "الثقافة والعادات والتقاليد" كذريعة لتبرير أو تفهم جرائم قتل النساء بحجة "الحفاظ على شرف العائلة".

هذا الصدام بين الحقوق الجماعية وحقوقنا كنساء، يضعنا أمام معضلة جوهرية: بين المطالبة بالحقوق الجماعية كوننا ننتمي لأقلية قومية مضهدة، ورجبتنا في تحقيق مساواة المرأة والتي من شأنها أن تتعارض مع بعض مضامين الإدارة الذاتية الثقافية. ولمواجهة هذه المعضلة يجب أن نأخذ بعين الاعتبار العديد من المسائل، بينها:

- أولاً، نسمع دائماً الادعاء بأن مكانة المرأة في مجتمعنا هي "جزء من موروثنا الثقافي وهويتنا القومية"، وإذا أردنا تغييرها فإننا نهدد هذا الموروث وهذه الهوية. نعم، جزء من عاداتنا وتقاليدنا تقمع المرأة وتكرس دونيتها، والانتماء القومي والكرامة الوطنية لا يتنافى مع واجبنا، رجالا ونساء، أن نغيّر العادات والتقاليد التي تضطهد أو تقمع جزءاً من مجتمعنا. هذا لا ينتقص من هويتنا الوطنية، بل على العكس، الارتقاء بالمجتمع الى مجتمع متنور، يعالج مشاكله ويتعامل معها بشجاعة، هو مسؤولية وطنية بامتياز. وتقدم مكانة المرأة لا يمكنه بأي حال من الاحوال أن يهدد هويتنا كمجتمع. العادات والتقاليد هي أمور ديناميكية ومتغيرة، تركز على حاجات معينة، ترتبط بالسياق التاريخي والاجتماعي والجغرافي لأي مجتمع. وعلى أي مجتمع يريد التطور والتقدم أن يرى عاداته وتقاليدته بعين ناقدة وتغيير ما لا يلائم رؤية وطموحات هذا المجتمع بكل مركباته.
- ثانياً، أحياناً تستعمل قضايا التمييز تجاه النساء داخل المجتمع لتشويه صورتنا الإنسانية وتبرير التمييز ضدنا. وهنا يجب أن نوضح أننا كأبي مجتمع آخر، لا نتمتع بالكمال، وأن المؤسسة الحاكمة، التي أثبتت عداها لنا ولحقوقنا، لا تعرف مصطلحنا أكثر منا، ومن غير المعقول أن نقبل إملاءات فوقية بما يخصّ

## صور وأخبار..



وفد «ائتلاف الجمعيات من أجل تمثيل النساء في لجنة المتابعة العليا» يسلم عريضة الألف توقيع المطالبة في ضمان التمثيل والمشاركة السياسية للنساء.

آذار 2008



وحدة المرافعة والتأثير في نساء ضد العنف تلتقي النائب الشيخ إبراهيم عبدالله خلال جولة لقاءات مع النواب العرب في الكنيست.

تموز 2007

مكانة المرأة. فكل مجتمع يمر بسيرورة خاصة به، ناهيك عن أن مجتمعنا يناقش وينتقد ويعالج العديد من القضايا التي تتعلق بالنساء وحقوقهن. وهذه هي السيرورة الصحية بعيداً عن الإملاءات الفوقية.

- ثالثاً، من الواضح أن التغيير الداخلي في المجتمع مرتبط بمكانتنا كجماهير عربية، فمذ النكبة حتى الآن عرقلت الدولة تطورها الطبيعي كأى مجتمع (ولا يمكن بالطبع تجاهل الحقيقة أننا، قبل النكبة، كنا نرزع تحت الانتداب البريطاني وقبله الحكم العثماني). هذا بالإضافة إلى أن معاناة مجتمعنا كأقلية مضطهدة، يشكل عائقاً أمام التقدم الداخلي، وخاصة أمام رفع مكانة النساء.

- رابعاً، في حالة مجتمعنا، فإن منحنا "إدارة ذاتية ثقافية"، من الممكن أن يؤدي لوضع الصلاحيات في أيدي نخبة، يمكنها أن تعرقل أي تغيير مرجو بحجة الحفاظ على الهوية، كنوع من الرد على الاضطهاد الخارجي أو الرغبة في السلطة والسيطرة على المجتمع. وهذا سيؤدي بالضرورة إلى إسكات أصوات النقد الداخلي في مجتمعنا. وسيُنظر إلى أي تدخل من قبل الدولة على أنه تهديد، ويطالب النساء بالتنازل عن حقوقهن من أجل مصلحة الأقلية الجماعية.

- خامساً، في أي حوار مع الدولة حول الحقوق الجماعية وخاصة الإدارة الذاتية، يجب ضمان مشاركة النساء، من خلفيات وآراء مختلفة، وذلك لكي يتم الأخذ بعين الاعتبار حقوقهن ومصالحتهن في بلورة الحلول. من الصعب في العديد من الأحيان ان نرسم خطأ واضحاً وفاصلاً بين تدخل الدولة (المطلوب أحياناً - بالأساس الجهاز القضائي) وبين استقلاليتنا الثقافية.

هذه الأمور وغيرها تطرح الحاجة لمناقشة مطلب الإدارة الذاتية بشكل معمق ونقدي. وربما يكون من المفيد إجراء حلقات نقاش منهجية، لنحاول بشكل أو بآخر أن نوفق بين طموحاتنا القومية كجزء من أقلية وطن أصلية وطموحنا كنساء للحصول على حقوقنا ومساواتنا الكاملة.

كنت كثير مبسوطة أول ما استلمت الدعوة، مبسوطة إنو الطفل كبير وصار قي مرحلة كثير ناجحة، وصار يخلف ويخلف، لأنني شايفة إنو وُلدت مشاريع كثيرة ومختلفة. بحس بانتماء كبير للجمعية وبضل أحلها بالرغم من ابتعادي وانشغالي عنها.

المشاريع إلي انعمت إليها جزء فيو وإلي جزء فيها والتواصل موجود دائماً، هذا الإحساس الحقيقي جاي من القلب، وبدي أشوقها دائماً لقدام، وأي نجاح للجمعية هوي نجاح إلي بشكل شخصي والمشاريع إلي خلقتها كبرت وأثمرت وأعطت ثمار حلوة جداً.

## د. جمال زحالقة

### التجمع الوطني الديمقراطي

علينا أن نوجه جهودنا الأساسية لجعل العنف ضد النساء مرفوض اجتماعياً، وأن نصل إلى وضع ينظر المجتمع فيه للذين يعتدون على النساء كأنذال وليس كرجال.

# 10,000 أكاديمية معطلة، مسؤولية الدولة والمجتمع

## سوسن توما - شقحة

مركزة مشروع «النساء والعمل»

نرى، في السنوات الثلاث الأخيرة، اهتماماً واسعاً من الحكومة والوزارات بقضية تشغيل النساء العربيات: من تحسين ظروف عملهن وإزالة المعوقات أمام انخراطهن في سوق العمل، إلى تخصيص الميزانيات من مكتب رئيس الحكومة لمعالجة هذه القضية، وحتى وجود رجال أعمال يهود وجمعيات يهودية تعطي لنفسها الحق في حمل قضية المرأة العربية لتلوح بها وتطالب بتشغيل النساء وإعطاء الحلول الأنسب وكأنهم أدري بحالنا، أو كأن قضية تشغيل النساء العربيات هي القضية الوحيدة التي تشغل النساء والجماهير العربية. للوهلة الأولى نظن أن الدولة وبعد 60 عاماً من تهميش الجماهير الفلسطينية وخاصة النساء الفلسطينيات في إسرائيل، تود التعويض عن سنوات التمييز من خلال هذا الاهتمام والمشاريع المخطط لها للسنوات العشر القادمة.

ولكن بعد التحقيق والاستفسار، نجد تقرير بنك إسرائيل المركزي يعرض التنبؤ الاقتصادي لإسرائيل حتى 2025 ويوضح الصورة التي تؤثر للكارثة الاقتصادية المتوقعة خلال هذه السنوات. في تحليل النتائج المعروضة تظهر فجوة بين نسبة الازدياد السكاني، خلال السنوات القادمة وحتى 2025، وبين الزيادة في قوة العمل. للتخفيف من التأثيرات السلبية على الوضع الاقتصادي المتوقع، على الحكومة بناء خطة عمل شمولية طويلة الأمد لتساهم في زيادة نسبة انخراط العرب في سوق العمل، بحيث تتطرق الخطة إلى تحسين وتطوير التعليم الابتدائي والثانوي مما يساهم في تحسين وزيادة نسبة الأكاديمين العرب. كذلك، من بين ما يشير إليه هذا التقرير حول وضع النساء العربيات في سوق العمل أن الاستثمار في القوة المشاركة الأضعف في سوق العمل ستسهم بشكل أكبر في زيادة القوة العاملة لدى العرب بشكل خاص، مما يقلل من الفجوة بين الازدياد السكاني والانخراط في سوق العمل.

المعطيات أعلاه تؤكد وتشير إلى ضرورة تشجيع عمل النساء في كل المستويات العلمية، فلم يعد خروج النساء للعمل حاجة نسوية فقط لرفع مكانة المرأة اجتماعياً وسياسياً، إنما باتت حاجة اقتصادية من الدرجة الأولى على خلفية الوضع الاقتصادي المتدهور.

## قالو عن الجمعية..

### طلب الصانع

#### الحزب الديمقراطي العربي

أتمنى الجهود هذه المؤسسة الهامة التي ساهمت بشكل كبير جدا يطرح قضايا المرأة وتعزيز مكانتها المرأة ودورها داخل المجتمع، بما في ذلك زيادة الإدراك للأحزاب العربية الفاعلة لأهمية استيعاب وفتح الأبواب واهتمام المرأة في أن تأخذ دورها داخل الأحزاب ومن خلال ذلك داخل المجتمع كجزء فاعل وبناء داخل المجتمع العربي الذي هو بحاجة لتوظيف كل الطاقات لمواجهة التحديات التي تواجهه على مستوى البقاء والحفاظ على هويته وانتزاع حقوقه المدنية والوطنية. أحيي الأخوات الرائدات على العمل المهني المدروس، المواظبة والمتابعة التي تشكل مثالا يحتذى به للعمل الأهلي الناجح.

علماً أن نسبة النساء العربيات العاملات هي لا تتعدى الـ 20%، والتي نتجت من سنوات طويلة من التمييز الموجه ضدنا كجماهير عربية و-«غير يهودية» داخل إسرائيل وكنساء في مجتمع عربي يحاول الحد من خروج وانخراط النساء في الحيز العام.

فالإحصائيات التي نشرت في البحث الذي أعدته جمعية «نساء ضد العنف» حول وضع النساء العربيات الأكاديميات يشير إلى أن:

أكثر من 40% من النساء العربيات الأكاديميات غير عاملات - أي ما يعادل أكثر من 10.000 أكاديمية من بين 24.346 أكاديمية عربية.

فهذه الإجابة لكل من يتهم مجتمعنا العربي بأن عاداته وتقاليده تحد من خروج النساء للعمل والتعليم، وهذه إجابة للجمعيات والوزارات التي تعمل باسم الدفاع عن النساء العربيات وتطالب من على كل منصة بفتح فرص العمل أمام النساء العربيات بعد شرح مطول عن الصعوبات الاجتماعية التي تحد من خروج النساء للعمل وتطالب رجال الأعمال اليهود والوزارات المختصة بدمج العربيات في صفوف مُشغليهن.

مما يدعو أحياناً للتعجب أحياناً محاولة المرافعة من أجل دمج العرب في سوق العمل من خلال الإدعاء أن «العرب قد أثبتوا قدراتهم العملية في المصانع اليهودية على مر السنين واليوم يجب أن يعطونا الفرصة لننخرط في السوق الإسرائيلي أيضا كأكاديميين». لهؤلاء أقول، شكرا لجهودكم ونقودكم التي هي ذاتها أغلقت مصانع النسيج ودفعت بأكثر من 15000 امرأة إلى صفوف المُعطلين عن العمل بهدف البحث عن أيد عاملة أرخص وجني ربح أكبر.

أكثر من 10.000 امرأة خريجة الجامعات الإسرائيلية معطلة عن العمل، وهنا لا يحضرنا أ نسبة أو إحصاء عن الأكاديميين والأكاديميات خريجي الجامعات الأجنبية أو الأردنية التي لا تعترف الدولة بشهاداتها العلمية. بغض النظر عن هذه المعلومات فنحن أكيدات من وجود عدد أكبر من الأكاديميات المعطلات عن العمل أو حتى من تعملن بوظيفة لا تلائم تأهيلهن العلمي. هذه المعلومات هي كافية لتتساءل معا أين دور الحكومة؟ وأين نحن من خدمات الدولة؟

من خلال عملنا وعلى مدار الخمس سنوات الأخيرة في «نساء ضد العنف» في طرح موضوع تشغيل النساء العربيات في سوق العمل وتجميع المواد والأبحاث التي صدرت مؤخراً، «على هامش الهامش: النساء والعمل» والذي يطرح ويحلل المعوقات الأساسية التي تواجهها النساء العربيات في انخراطهن في العمل، والتي هي ناتجة عن تمييز مستمر على مدار السنين ضد الجماهير الفلسطينية في إسرائيل؛ والبحث الثاني «أكاديميات في سوق العمل» الذي يطرح قضية الأكاديميات المعطلات عن العمل، وتوضح الصورة أكثر في هذه البحث وتحدد مسؤولية الدولة في عدم الاستثمار في خلق فرص عمل لأكثر من 10.000 امرأة أكاديمية،

## قالو عن الجمعية..

### فائدة حنا

عضوة، ورئيسة سابقة لـ "نساء ضد العنف"

من آلام العنف والشكوى ولدت على قضية كبيرة عيون ففتحت نساء وأطفال كثير حميت ودعمت يا جمعيتنا بالجهد والتطور والله وكبرت لأبحاث مهمة ومؤتمرات عالمية وصلت رح تظلي للقضية عنوان بعد النجاح هلي أنجزت

### سميرة خوري

رئيسة سابقة لحركة النساء الديمقراطيات وعضوة مؤسسة لجمعية نساء ضد العنف

كان لإقامة هذه الجمعية صدى واسعاً، حيث عملت على مساعدة النساء بجدية وجندت معها كل الجمعيات النسائية ليقدن مسيرة وقف جرائم العنف وبنشاط وهمة قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال. إلا أننا نستطيع أن نقول أنه ما زالت أمامها آلاف الخطوات لتصل الألف ميل، إننا معاً مع جميع الهيئات النسائية نتمنى لهذه الجمعية النجاح في تغيير الرأي العام في المجتمع ليصل إلى العدالة الاجتماعية والمساواة التامة للنساء وباقي أفراد المجتمع المظلومين.

تحدث المعوقات الاجتماعية والمؤسساتية لتتعلم وتتخرج من أجل ضمان فرص عمل أكثر وأفضل وليس لتحمل لقب «أكاديمية معطلة عن العمل» أو «طالبة عمل». فأحيانا المعلومات متضاربة أو كل طرف يحاول تحليلها بشكل يقوي ادعاءه؛ مثال المعلومات المتوفرة لدينا من دائرة الإحصاء المركزية، أن نسبة المشغلين العرب في سلك خدمات الدولة لا يتعدى 3.1% من عدد المشغلين الكلي، ومقابل هذا المعطى يدعون في سلك خدمات الدولة أن النساء وحتى العرب لا يتقدمون لهذه الوظائف رغم أن مفوضية سلك خدمات الدولة تعلن عن وظائف شاغرة وباللغة العربية.

من جهة نحن نطالب بإدخال العرب إلى سلك خدمات الدولة وتطبيق قانون «التمثيل الملائم» وتنفيذ قرار الحكومة الأخير الذي ينص على زيادة نسبة الموظفين العرب في سلك خدمات الدولة لـ 10% حتى سنة 2012، من جهة أخرى الدولة تخلق فرص العمل في مركز البلاد، متوقعة من كل إنسان يود العمل أن يقلع جذوره من بلده وكل الأطر الداعمة له ليجد العمل في القدس أو تل أبيب.. من الرابع هنا؟؟؟

لمسنا من خلال نضالنا المستمر أمام الوزارات والمؤسسات الحكومية الحاجة الماسة في رفع هذه القضية والمطالبة بإيجاد حلول جذرية لرفع نسبة النساء العربيات في سوق العمل، وهذا لا يتعلق بخلق فرص عمل في سلك خدمات الدولة فقط دون التعامل وحل المعوقات أمام النساء العربيات - أي بناء شبكة داعمة لخروج النساء للعمل من تطوير أطر العناية بالأطفال وتأهيل مهني مناسب لمتطلبات سوق العمل، وإدخال المواصلات العامة للقري والمدن العربية قبل إدخال الحاسوب لكل بيت، وحتى تطوير مناطق صناعية للقري والبلدان العربية.

على مدار خمسة عشر عام طرحت جمعية «نساء ضد العنف» قضايا النساء من خلال رفع صوتهن من على كل منصة؛ واليوم من خلال وحدة المرافعة والتأثير في الجمعية، وخاصة في مشروع «النساء والعمل»، نرفع قضية النساء الأكاديميات للمؤسسات الحكومية والوزارات المختلفة حتى نحدث التغيير في توجههم ونلائمه لمجتمعنا وخاصة للنساء العربيات. فهي عملية مساومة، أو ما يسمى بمفاوضات، للوصول للحل يلائم الطرفين للخروج بوضع رابح - رابح لكل طرف، الحكومة ووزاراتها مع سياساتها في تقسيم «كعكة» الميزانية، وأولويتها في هذه المرحلة من المفاوضات، مقابل طالب الحق، النساء العربيات وحققهن في العمل. من أجل الوصول إلى التغيير المنشود علينا التحلي بالصبر والرغبة في التغيير من الداخل والخارج، فدعم حق النساء في العمل هو عامل أساسي في رفع مكانة المرأة والعائلة والمجتمع اقتصادياً واجتماعياً، فمشاركتها في رفع قضيتها للرأي العام هي أساسية من أجل عملية التغيير المجتمعي.



اليوم الدراسي «الأكاديميات في سوق العمل»  
كانون ثاني 2008



## تعدد الزوجات

لينه أبو مخ - زعبي

مركزة لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصية

العائلة هي نواة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، تسودها علاقات التكافل والتعاون والود والالتزام الشامل بفعل ضرورات الاعتماد المتبادل. وبالمقابل، ما زالت هذه الوحدة في مجتمعاتنا العربية هرمية، بمعنى أن التنشئة السلطوية والتمييز على أسس الجنس والعمر ما زال قائماً فيها إلى حد بعيد رغم التحولات المهمة الحاصلة في المجتمع. بالرغم من اتخاذ هذه المنظومة أشكالاً مختلفة ومتغيرة عبر التاريخ الإنساني، إلا أن شكلاً معيناً منها ما زال يرافقنا حتى يومنا هذا وهو تعدد الزوجات، أي تزوج الرجل بأكثر من امرأة في ذات الآن.

لقد جرى ويجري نقاش حاد حول مسألة تعدد الزوجات، واختلفت الآراء بين خصوم ومناصرين. يرى خصومه أن منعه جزء لا يتجزأ من قضية تحرير المرأة لأنه ينتقص من كرامتها وحقوقها الإنسانية، حيث اعتبره قاسم أمين نظاماً بدائياً، كما واعتبره الإمام محمد عبده أنه يشكل ضرراً على الإسلام وتهديداً للأسرة بقوله: "مفسدة تعدد الزوجات تنتقل من الأفراد إلى البيوت ومن البيوت إلى الأمة ... فهي تضرى بينهم العداوة والبغضاء... فيدب الفساد في العائلة كلها"<sup>1</sup>.

على نطاق الساحة المحلية، نذكر أن القانون الإسرائيلي قد جرّم تعدد الزوجات بتحديد عقوبة خمس سنوات سجن على مرتكبها؛ بينما الشريعة الإسلامية، وكما يراها البعض، قد حلت تعدد الزوجات، وهنا يضيق بنا المقام للخوض في الحكم الشرعي لتعدد الزوجات، ولن نفعّل، لأننا نناقش هنا قضية اجتماعية من الدرجة الأولى وعادلة إلى أبعد الحدود. الهدف في هذه المقالة ليس تكريس الخطاب الديني لفحص إذا ما كان التعدد حراماً، حلالاً، محبباً أم مشروطاً أم... الخ، إنما التركيز على

1 عماره، الإسلام والمرأة في رأي الإمام محمد عبده، ص 130-131.

## إبراهيم عبد الله

رئيس الحركة الإسلامية ورئيس

القائمة الموحدة والعربية للتغيير

بمناسبة مرور 15 عاماً على تأسيسها، يهنئ «نساء ضد العنف»:

تعرفت على «نساء ضد العنف» منذ مدة ليست بالطويلة، إلا أنني ومن خلال متابعتي لنشاطاتها ومشاركتي في بعضه، متفقد على نوعية الخدمات التي تقدمها الجمعية في مجال خدمة المجتمع بشكل عام والمجتمع النسائي بشكل خاص، والتي لا شك، تمثل خدمة متميزة، مهنية، مستمرة، تساهم مع تميزها في العمل إلى مجتمع أكثر عدالة وإنصافاً واحتراماً لدور المرأة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية.

لقد كانت الحركة الإسلامية وما تزال رائدة في مجال تنمية العنصر النسائي في مجتمعنا ورعايته لإيماننا بان الاهتمام بالمرأة وحقوقها ودورها، هو اهتمام بالعنصر الأكثر أهمية للوصول إلى حياة أكثر أمناً واستقراراً وسعادة. عملياً لم يكن لدينا أية هواجس حول إمكانيات التقارب مع «جمعية نساء ضد العنف» على أساس أن التقارب ضروري فيما نتفق عليه، مع احتفاظ كل الأطراف بقناعاتهم حول عدد من القضايا والملفات الأخرى.

إن اجتماع الجهود على قاعدة

السلبيات التي تنتج عن مثل هذه الأطر في المجتمع؛ وقد أصاب من قال أن مناقشة قضية المرأة من خلال مرجعية النصوص، مع تجاهل كونها قضية اجتماعية في الأساس، هو تزييف لهذه القضية<sup>2</sup>.

وبين هذا وذاك، تقع المرأة العربية مزقة بين تشريعات متناقضة، المدنية من جهة والدينية المجتمعية من جهة أخرى، وهذا ناتج عن عدة أسباب أهمها عدم فصل الدين عن الدولة في عدة مجالات أولها مجال الأحوال الشخصية. فمن ناحية، يُجرم القانون الجنائي تعدد الزوجات ويعاقب من يخالفه. ومن جهة أخرى، فإن النظام المجتمعي الذي يشرعن الزواج التعددي من منطلقات مختلفة أساسها المنطلق الديني، يضطر الرجال في بعض الأحيان إلى اتخاذ زوجة واحدة بشكل قانوني بينما تعتبر الأخريات (من قبل السلطات) خليلات، وذلك كي لا يتعرض الرجل للمسائلة القانونية، وبالتالي تقع المرأة العربية ضحية لهذا التناقض، الذي يزداد حدة حين تتخاذل الدولة، "مترفعة"، في حماية النساء العربيات من مثل هذه الأطر التي يُدفعن إليها مرغماً دون موافقتهن وأحياناً حتى بدون معرفتهن.

التناسق الدائري بين السياسة الحكومية بعدم تطبيق قانون منع تعدد الزوجات، والرؤيا المجتمعية للظاهرة والتي أعطت نوعاً من الشرعية والتفهم لها، وكذلك النظرة الليبرالية لموضوع تعدد الزوجات التي ترى في تدخل الدولة فيه، نوعاً من التدخل الثقافي الذي ترفضه باسم التعددية الثقافية والحساسية للاختلاف، يجعل هذا الموضوع على درجة من الحساسية كونه يقع على الحدود بين القانون والدين، بين المعايير القومية والأخرى الاجتماعية. والتساؤل الذي نطرحه دوماً: من يجب أن يدفع ثمن هذه الحساسية، وهل حلبة القضاء هي الحلبة الأنسب لتحقيق التغيير الجذري المنشود في المفاهيم والنهج في هذا الخصوص؟ لن تأت الإجابة على هذا التساؤل قبل وصف إسقاطات الظاهرة على المجتمع عامة والنساء والأطفال خاصة.

تفيد دراسات عدة أن الزوجات اللاتي يقوم أزواجهن بالزواج مرة أخرى تعاني من حالات نفسية تتراوح بين الشعور بالإذلال وحتى الإصابة بنوبات عصبية وهستيرية. فللظاهرة تبعات اجتماعية جمة أهمها تدني مكانة الزوجة الأولى داخل المجتمع لأنه ينظر إليها كمن فشلت في أداء دورها، وكذلك تدني موقعها داخل الأسرة نفسها. بالإضافة، أظهرت عدة دراسات أن نسبة النساء اللواتي تعرضن للتعنيف من قبل

2 نصر حامد ابو زيد، "المرأة: البعد القومي المفقود في الخطاب الديني المعاصر" في: هاجر، كتاب المرأة: 1 (القاهرة: سينا للنشر، 1993)، ص 51-84.

## قالو عن الجمعية..

المصالح المشتركة وبما لا يضر بثوابتنا الإسلامية العربية، ضروري قي نظرنا لتجاوز حال السلبية والجمود والعبثية التي سادت في كثير من ساحاتنا وعليه فنحن سعداء بالتعاون بين الحركة والجمعية، أملاً في المساهمة ولو بشكل متواضع في بناء مجتمع أكثر تماسكاً.

### محمد زيدان

مدير عام المؤسسة العربية

### لحقوق الإنسان

”عشرون عاماً من العمل ووضع اللبنة الأولى لمكافحة كافة أشكال ومظاهر العنف ضد المرأة قد مضت، ولكن فإنه بإمكاننا أن نفاخر بأن اليوم ليس كما الأمس... وعلى الرغم من أن العنف ضد المرأة لا زال موجوداً في مجتمعنا، فالمؤكد أن أعمالكن أعطت ثمارها بإخراج الموضوع من الأعماق إلى وجه بحر مجتمعنا الذي تتلاطم عليه أمواج العنصرية والعنف على أشكالها. كل عام وأنتن بخير - لطاغمعاملات وإدارة جمعية نساء ضد العنف“.

أزواجهن في عائلة الزواج المتعدد أكبر بمرّة ونصف من نسبة النساء اللاتي تعرضن للضرب في إطار الزواج غير المتعدد، على كل ما يترتب على العنف من تبعات. نقطة إضافية من الجدير ذكرها، هي العبء المادي الذي تضطر العائلة التعددية لتحمله خصوصاً مع ازدياد تهديد شبخ خط الفقر للعديد من العائلات العربية في البلاد. أما عن الأطفال في العائلات التعددية فقد أظهرت عدة دراسات مدى معاناة الأطفال فيها على الصعيد النفسي والسلوكي والأسري والتعليمي.

وعليه، نجيب على التساؤل أنف الذكر: إن دفع عجلة التغيير يجب أن يأتي بشكل كامل ومتكامل من جميع الأطر وعلي عدة مستويات منها المستوى السلطوي بتطبيق القانون وفرض العقوبة، مُصاحباً بالدعم والتدعيم الاجتماعي اللازمين للنساء ضحايا هذه الظاهرة عن طريق توفير الأطر الملائمة لذلك. وكذلك التحذير من إسقاطات هذه الظاهرة على جمهور النساء والأطفال، وأحياناً على بعض الرجال وإن كانوا قلة ممن يقعون ضحية لعادات وممارسات اجتماعية يضطرون لخوضها بسبب الضغوطات التي يمارسها مجتمعه عليهم، واتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها الحد من هذه الظاهرة، أضف إلى ذلك تقديم الدعم والمساندة لضحايا تعدد الزوجات عن طريق توفير الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي للنساء.

الموقف الذي يطالب مؤسسات المجتمع المدني بالعمل على درء الظواهر التي من شأنها أن تمس بجمهور النساء والأطفال عن طريق التوعية اللازمة، هو حتمي في موضوع تعدد الزوجات. حيث أن استطلاع الرأي الذي أجرته جمعية "نساء ضد العنف" في إطار البحث "مواقف من قضايا وحقوق المرأة الفلسطينية في إسرائيل" عام 2005، أظهر أن المجتمع مازال متفهماً لزوج الرجل بأكثر من امرأة واحدة، مشروطاً موافقته بنوعية الأسباب التي تدعو لذلك (إذا كانت الزوجة لا تنجب، إذا كان الرجل ذا إمكانيات مادية، إذا أصيبت الزوجة بمرض مزمن... الخ) حتى أن نسبة من النساء تشرعن زواج الرجل بأخرى في حالات معينة. وهذا الموقف هو الأشد ظلماً للمرأة: حين تنظر إلى نفسها من موقع الثقافة التي يفرضها عليها المجتمع، فتتبنى هذه المعتقدات والتي من شأنها أن تمس كرامتها الإنسانية وتجاهر بها علناً من دون إحساس بالاعتداء على حقوقها وكرامتها الإنسانية. هذا هو الخلل الذي على مؤسسات المجتمع المدني عامة والتنظيمات النسوية خاصة العمل على إصلاحه من خلال التوعية للأضرار النفسية والاجتماعية أولاً وثانياً من خلال التشديد على وجوب تطبيق القانون ومعاقبة مخالفه مصاحبا بإيجاد الأطر اللازمة التي من شأنها أن تخفف الأعباء عن النساء ضحايا هذه الظاهرة.

## نبيلة اسبانيولي

مديرة مركز الطفولة

تحيةً قلبيةً لنساء ضد العنف

أهنئكن وأهنئ شعبي بكن

يأتي احتفال جمعية "نساء ضد

العنف" "15 عامًا: مسيرة عطاء

وتواصل نحو عدالة اجتماعية؛

كمحطة في مسيرة العطاء، تقف

عندها لنحتفي بالإنجازات وهي

عديدة... ولنستذكر أن التحديات التي

تواجه شعبنا ومجتمعنا ونساءنا ما

زالت جمّة، رغم الإنجازات.

استطاعت "نساء ضد العنف" خلال

سنوات عملها من تحقيق نجاحات

رغم الصعوبات في الطريق الجبلية

الوعرة التي أخذتها على نفسها. فمذ

أكثر من ثلاثين عامًا، عملنا ونعمل

باطر وباستراتيجيات مختلفة

من أجل كشف الجذور السياسية

والاجتماعية لظواهر العنف ضد

النساء. وللاعتراف المجتمعي

بمسؤوليته، من خلال تشريعها

مجتمعيًا وتقديم التبريرات للمعتدين

ومن خلال بنيتها البطريركية، التي

ما زالت تسمح بتهميش المرأة وتقف

حجر عثرة أمام مشاركتها الفعالة في

جميع ميادين الحياة. وقد ساهمت

"نساء ضد العنف" في هذا النضال

ومسيرة التغيير المجتمعي.

نحن على يقين بأن جمعية "نساء

ضد العنف" ستبقى سبّاقة، كما

تعودنا عليها، في مواجهة هذه

# نحن هنا من أجلها..

## ريم جبالي

مركزة في "مركز مساعدة ضحايا العنف الجنسي والجسدي"، "نساء ضد العنف"

من خلال عملي بمركز مساعدة ضحايا العنف الجنسي والجسدي وفي كل مرّة أستقبل توجهاً من فتاة أو امرأة تعرض لاعتداء جنسي أو عنف على كل أنواعه، يتبادر في ذهني السؤال ذاته:

**ما هي أهم الكلمات التي تحتاج أن تسمعها هذه الإنسانية مني؟**

**ما الذي تحتاجه هذه الإنسانية؟**

لكي أعرف الجواب علي أن أسأل نفسي "ماذا يمر على هذه الإنسانية في أعماق نفسها؟ ما التجربة التي تمر بها؟ ولماذا اختارت التوجه إلينا؟

هل تريد مني أن أوجهها لعلاج نفسي؟ أم أن أعطيها النصائح؟ هل هي بحاجة لأن تذهب للمستشفى أم للشرطة؟ هل تريد محاسبة ومعاقبة المعتدي؟ أم تريد التوجه لمجاً؟

من هي هذه الإنسانية؟ جسد؟ روح؟ مشاعر؟ أم أفكار؟ أي من هذه الأجزاء علي محاكاته؟

دائمًا بالجلسات التي نتناقش بها كطاقم، من مركزات ومنتديات حول التوجهات، نسال أنفسنا؛ هل لعلنا مع هذه المتوجهة قيمة، وكيف نقيم؟ هل إذا لم تطلب شيئاً عينياً منا نكون ساعدناها لمجرد الحديث معها والإصغاء إليها؟

هذه الإنسانية مرت باعتداء أخلّ بحدود جسدها وروحها، ززع كيانها وشعورها بالأمان، هدد صحتها الجسدية كما النفسية، ومجتمعنا الظالم أشعرها بالوحدة والذنب واصل إليها أهم مسائله وهي: لماذا وصلت إلى ما وصلت إليه؟ وأنه، منذ اليوم، عليك تحمل المسؤولية ودفع الثمن لشيء لم تختاريه حتى...

## قالو عن الجمعية..

التّحدّيات، وصولاً إلى مجتمع نعتزّ  
بأن نعيش فيه - مجتمع مبنيّ على  
أسس العدالة الاجتماعيّة والقيم  
الإنسانيّة.

فألف تحيّة للنساء الرائدات  
المؤسّسات للجمعيّة، للإدارة،  
للطاقم والمتطوعات، ولكلّ من  
دعم ويدعم.. وإلى كل من سيدعم  
وستدعم مستقبلاً.

## خدوة اييل

ركزت اשה لاشه - مركز

### فميينسטי חיפה

«برכות על 15 שנות פעילות,  
שנים של עשייה פמיניסטית  
פורצת דרך. נושא האלימות כלפי  
נשים עומד בראש סדר היום של  
התנועה הפמיניסטית, ואין ספק כי  
לכן חלק נכבד בהתמודדות הבלתי  
פוסקת מול האלימות והשלכותיה  
על חיי נשים. במציאות שבה  
האלימות נוכחת ברבדים וצורות  
שונות בחיינו, יש חשיבות גדולה  
לאמירה החברתית הרחבה שאתן  
משמיעות. אנו מאחלות לכולנו  
שב-15 שנים הבאות נדע לחזק  
את הקשר והעשייה המשותפות  
לנו כנשים לשינוי חברתי רחב.  
נדע לחזק האחת את השנייה  
במאבקים שכל אחת מאתנו  
בוחרת להוביל, ונשכיל אף לפעול  
יחד בסולידאריות שתאפשר מרחב  
בטוח ומוגן לתושבותיה».



נساء ضد العنف

مركز مساعدة ضحايا العنف الجنسي والجسدي

# نحن هنا من أجلك..

دعم | استشارة | مرافقة | توجيه | إصغاء | حماية | سرية

04 - 6566813

www.wavo.org

وعند توجّها إيلنا هناك التردد والخوف من كشف القصة، إلى أن تشعر بالأمان عندما  
تسمع على الطرف الثاني من الخط روح التقبل، الإصغاء والدعم. أمور لم تسمعها من  
قبل، صوت يقول لها أنها ضحية وليست مسؤولة عما حصل معها، وأن المعتدي هو  
المذنب الوحيد، وأن مشاعرها شرعية ولها مكانها.

تسمع لأول مرة منذ ساعات، أيام، أشهر، أو حتى سنين أنها ليست مذنبه عمّا حصل معها؛  
وأن من حقها أن تغضب على المعتدي وعلى كل العالم، وأن من حقها أن تُسمع وأن تترتاح  
من هذا السر الكبير.

**لأول مرة تُسمع فقط ولا تُعطى أحكام تحملها مسؤولية ما حصل معها.**

**لأول مرة تشعر بأنها محبوبة دون شروط.**

**لأول مرة ومنذ فترة طويلة تبني علاقة سليمة أساسها التقبل والاحترام، مع إنسانه  
تحدثت معها لفترة لا تزيد عن النصف ساعة.**

ومن هنا يبدأ التغيير فمن أجل أن تتحرر من دور الضحية هي بحاجة أن تعيش هذا الدور  
وعلى الناس من حولها أن يوفرها لها الحضان الدافئ لكي تفهم ما مر عليها.

وبعدها ممكن أن تعاود الاتصال معنا لتخرج من هذا الدور لتنتقل لدور آخر فيه تشعر  
بالحرية والقوة والأمل. وفقط بهذه المرحلة تبدأ بتحمل مسؤولية ما سيحصل معها  
منذ الآن ومستقبلاً، وتبدأ بأخذ قرارات بالنسبة لاختياراتها. فالآن تستطيع الاختيار. فإذا  
أرادت التوجه لعلاج فنحن هنا لأجلها وإذا اختارت عقاب المجرم فنحن هنا لأجلها نرافقها  
في المسار الجنائي وإذا لم تختار شيئاً فنحن هنا لأجلها أيضاً.

وهذا ما تريد سماعه نحن هنا لأجلك، وأنت لست مذنبه.

## نتوقى خطيب

رئيس لجنة متابعة قضايا

الجماهير العربية في إسرائيل

بودي أن أعبر عن تقديري الكبير للدور الهام الذي تضطلع به جمعية "نساء ضد العنف" في رفع قضية المرأة ومكانتها في مجتمع يناضل من أجل حقوقه القومية واليومية.

إن المعركة من أجل تعزيز مكانة المرأة وأخذ حقوقها في المجتمع يجب أن تجري بموازاة نضالاتنا الوطنية العامة، وخوض هذا النضال يؤثر إيجابياً على نجاح مسيرتنا من أجل أهداف شعبنا العادلة. ليس أنه لا تناقض بين معركة تحقيق المساواة للمرأة وبين مشروعنا الوطني، بالعكس تماماً، فمجتمع ينشد التطور والانطلاق لا يمكن له تحقيق ذلك بدون تحرير المرأة من كل مظاهر التمييز والاضطهاد.

من هنا اعتزازي بدور جمعيتكم الريادي في هذا المشروع. إن صمودكم واستمراركم كل هذه السنين هو الدليل أن مجتمعنا بحاجة لكم، وهو دليل على حسن أدائكم.

ف للجمعية، بكافة النشاطات والنشيطين، ولك أيتها العزيزة عايدة، ألف تحية من أجل مواصلة هذه المسيرة الهامة لشعبنا، برجاله ونسائه.

## نمر مرقس

# «لا يفيدنا علك الكلام عن ضرورة تحرير المرأة... علينا أن نحرر المرأة على أرض الواقع»

مديرة ماوى النساء المعنفات وأطفالهن

سحر حداد داوود

### مقدمة:

مقابلة مع السيد نمر مرقس، قيادي عريق ورئيس مجلس محلي سابق، عن آرائه ومواقفه من قضية المرأة بشكل عام، والمرأة الفلسطينية على وجه الخصوص. كذلك عن تقييمه لدور القيادات المحلية والقطرية ولعمل الأحزاب العربية لصالح قضايا النساء ومعالجة الإشكاليات المرتبطة بمكانة المرأة، حقوقها، التمييز ضدها والعنف اللاحق بها.

### سؤال: ما رأيك في عمل الحركة النسوية بشكل عام، وما هو تقييمك للعمل النسوي في المجتمع الفلسطيني داخل دولة إسرائيل؟

**مرقس:** أنا أرى أن الحركة النسوية هي حركة مباركة، لأنها تعمل على تحرير نصف المجتمع أي النساء، من رواسب وتعقيدات الاضطهاد الذي تعاني منه المرأة عبر قرون بل عبر عصور. وإنجاز هذا الهدف يعيد للمجتمع البشري وتوازنه الذي هو بأمس الحاجة إليه للتقدم والتطور الإنساني حقاً. هذا على الصعيد العام.

لكن لا يكفي لتحقيق هذا الهدف وإنجازه نشاط الحركة النسائية وحدها إذا لم يفهم النصف الثاني للمجتمع، أي النصف الذكوري (الرجال)، هذه الضرورة ويساهم في تحقيقها.

في مجتمعنا العربي، هناك خصوصية في هذا المجال عند شعبنا ككل، حتى عند كل الشعوب العربية أو الشرقية، لأن رواسب وتعقيدات عصور الاضطهاد للمرأة ما زالت كبيرة وعميقة وسيبقى مجتمعنا وهذه المجتمعات تعاني من مظاهر التخلف والإعاقة، ما دام وضع النساء في المجتمع كما هو قائم.

فتحرير المرأة يعني أن تكون نداءً لشريكها الرجل في حمل هموم الحياة وفي إزاحة



نمر مرقس

هذه الهموم أو تقليلها. فالمرأة المتحررة المتمتعة بكرامتها الكاملة كإنسان وككيان مستقل هي بذات الوقت الأم التي حملتها الطبيعة رسالة استمرار الحياة وتربية أجيال المستقبل في كل مجتمع، وعندما تكون هذه المرأة حرة وتتمتع بكرامتها فإنها حتما ستنشئ أجيالاً على قيم الكرامة والانفتاح، أجيال قادرة على تحمّل أعباء المسيرة الصعبة للشعب الفلسطيني في مواجهاته وتحدياته هنا، وقادرة على مواصلة تطوير المجتمع إلى ما هو أفضل، وهنا تظهر الأهمية الخاصة لدور المرأة.

**سؤال: كيف تقيم دور وعمل الأحزاب والقيادات المحلية والقطرية لقضية المرأة، لرفع مكانتها وتحسين ظروفها؟**

**مرقس:** للأسف الشديد، في أحسن الحالات، هناك من هذه القيادات أو بأغليبتها الساحقة من "تعلك" الكلام عن ضرورة تحرير المرأة ومساواتها مع الرجل ووصفها في المقدمة ومساندتها لتصل إلى أرفع المستويات. ولكن على أرض الواقع لا تقوم هذه القيادات بما هو ربع كافي مقارنة بالتصريحات والبيانات والوعود، وتتعلل بأن المجتمع غير جاهز بعد، وغير قادر على تحمّل هذه الطفرة، وكان المجتمع مصنوع من ناس غير هؤلاء الأشخاص في هذه القيادات وفي هذه الأحزاب.

دور القيادة بنظري، أن تدل المجتمع بمركباته المختلفة على الطريق الصحيح وأن تدفعه إلى هذه الطريق بأفعال وأعمال ملموسة وليس عن طريق "طق الحكي". أنا أعرف أن فكرة مأوى للنساء المعنفات كانت فكرة مرفوضة على الكثير من رؤساء المجالس المحلية، عندما عُرضت عليهم. الحاجة بمثل هذا النزول قائمة، ظاهرة الضرب والعنف والقتل قائمة وواضحة للعيان، ونزل من هذا النوع يمنح الحماية والمساندة للمرأة وهذا واجب علينا نحن القيادات أن نمّح الفرصة للنساء في مثل هذه الأماكن لنيل الحماية والمساعدة والحقوق. مع أنني أؤمن أن المأوى قد يكون مثل رقعة في ثوب مجتمع مهلهل ينبغي تضييره (أي الثوب).

ولكن لا شك أنه هناك أهمية لتطوير مثل هذه المشاريع، والقيادات التي تتحدث عنها عليها عدم رفض مثل هذه المبادرات لإقامتها في القرية أو المدينة التي يرأسونها، لأنهم كلهم يلمسون ويعرفون حجم المآسي اللاحقة بالنساء والفتيات بقراهم ومدنهم وفي مجتمعنا العربي بأكمله، والحجة "المجتمع لا يقبل"!

**سؤال: على ضوء تقييمك وموقفك هذا من القيادات واستمراراً لتجربتك، ما هي رسالتك للقيادات الحالية فيما يخص دورهم بقضية المرأة؟**

**مرقس:** عليهم أن يقوموا بالأفعال وأن ينفذوا ويحققوا على أرض الواقع ما يعدون

Aaron Back

Director, Ford

Foundation Israel Fund

The American activist,

Marian Wright Edelman,

has written: «We must not,

in trying to think about

how we can make a big

difference, ignore the small

daily difference we can

make which, over time, add

up to big differences that we

often cannot foresee». Over

the past 15 years, the work

of Women Against Violence

has embodied this spirit. I

wish you continued strength

and success in the years

ahead.

به المجتمع والنساء بشكل خاص.

تجربتي الشخصية تتلخص بقناعاتي الشخصية والحزبية بالفكر والممارسة، وهناك تطابق بين فكري وتوجهاتي في الحيز العام والحيز الخاص، وهذا أحد الأمور الأساسية في حياتي. لا أبحث عن السمعة وعن ترديد إنجازاتي في قضايا المرأة وقناعاتي إيماني وفكري وممارساتي الخاصة والعامة متطابقة. أعمل ما أصرح به، لا أفعل ما لا أقول ولا أقول ما لا أفعل. لا أتردد في تحقيق ما أؤمن به، وهذا هو ملخص رسالتي للقيادات والأشخاص في الأحزاب ومنتخذي القرارات.

**سؤال: ما رأيك في وضع المرأة العربية اليوم من حيث وصولها إلى دوائر اتخاذ القرار، هل أنت راضٍ؟ وهل برأيك حدث تغيير ملموس مقارنة مع فترات سابقة؟**

**مرقس:** كلا، التقدم غير محسوس، أنا أواكب هذه الأمور من خلال الأخبار والجرائد ومما أسمع، أنا ليس فقط غير راضٍ، إنما أنا غاضب!

دور الناس الذين يفكرون بمستقبلنا كمجتمع وأنا هنا أقصد النساء والرجال على حد سواء. لا أشك أن الظروف الآن أفضل من الظروف التي كانت قبل 15 عاماً لتصل المرأة إلى المقدمة ولتكون في القيادة وفي الإدارة وفي دوائر اتخاذ القرارات.

الآن هنالك آلاف النساء اللواتي تعلمن وحصلن على الشهادات العليا. النساء ثروة وبالإمكان أن تعطين دفعة لعملية تحرير المرأة ومساواتها بالرجل وأن تكون الند والشريك الكامل والمتساوي مع الرجل.

الأسباب الاقتصادية والعولمة الزاحفة مثل الغول على الناس وبقايا الفكر الإقطاعي والقبلي المختلف والمتأثرة منها القيادات حتى في مجتمعنا، كل هذه أسباب تحد من إمكانية رفع مكانة المرأة، للأسف لربما تطورنا في الأمور المادية لكن من ناحية الوعي والفكر ما زلنا في درجات دنيا في سلم التطور.

**سؤال: بعد مرور 15 عاماً من العمل الجاد والانجازات البارزة لجمعية نساء ضد العنف لصالح نساءنا العربيات، ماذا تقول للجمعية؟**

**مرقس:** على الصعيد العام يجب أن نقوي الأحزاب التي تدعم بجدية وعلى أرض الواقع قضية المرأة وتغيير المجتمع.

على صعيد الجمعية حاولوا أن تقيموا هيئة داعمة للجمعية من المجتمع، أصدقاء رجال تسمونهم "داعمي جمعية نساء ضد العنف". وأنا أقصد الدعم المعنوي والمادي، لعل وعسى "النصف الآخر" يتحرك لنصرة النساء وتحريرهن.



من ندوة «التمثيل والمشاركة السياسية.. مسؤولية من؟»  
آذار 2008

## قلبوا المعايير لدي..

### مروة حنا

طالبة متدربة، ومتطوعة في الجمعية

مشواري مع "نساء ضد العنف" كان قد بدأ بصورة فرض أكاديمي أخير عليّ إنجازَه كشرط لحصولي على اللقب الأول- ثمرة سنوات تعليمي الثلاث؛ لكن، وبعد فترة ليست بالطويلة، والتي لا تتعدى بضعة لقاءات، تحول هذا الفرض من مجرد عمل تطبيقي، إلى تحدٍّ أخوضه كل أسبوع.

التعلم والمعرفة، إضافةً إلى الوعي والإدراك الذاتي الذين اكتسبتهما من المرافقة والإرشاد، قلبوا المعايير لدي.. فما لبثت أن تحولت من طالبة تبحث عن إطار ليرشدها في فرضها الجامعي، إلى طالبة تسعى لتنشر للأخرين ما اكتسبته بكل حماس وطاقمة.

أذكر أنني عند وصولي للجمعية كنت على قدر معين من القلق والتوتر، المصحوبين ببعض من تخوفاتي وتساؤلاتي حول مدى توفيقني في اختياري لهذه الجمعية بالذات. أما اليوم، فأنا على كامل الثقة أنني قد أحسنت الاختيار وأن جمعية "نساء ضد العنف" هي كل ما بحثت عنه وكل ما لم يخطر لي أن ابحث عنه أبداً.

هناك في قريتي الصغيرة، دوماً كان لي ذاك السقف الذي يحميني، وهنا، تحت هذا السقف، وجدت بيتاً كرحم الأم يحتويني، ليطلقني بعدها معززة الثقة، منورة البصيرة، جاهزة لشق طريقي واختيار مساري على الخارطة التي رسمتها أنا لنفسي.

العزيزات في "نساء ضد العنف"، شكراً على كل كلمة غيّرت، على كل تجربة أثرت وعلى كل نصيحة أثمرت.

وَدِّي وتقديري لكنّ، لمعرفتي بأنه أينما سأمضي، سأحمل تجاربي معكن دوماً، متمنية لكن وللجمعية المزيد والمزيد من العطاء الغير محدود.

## الدعم الأسري والخروج من الأزمة

ليندا خوالد - أبو الحوف مركزه مركز مساعدة ضحايا العنف الجنسي والجسدي، نساء ضد العنف

بالرغم من التطور الذي نشهده هذه الأيام وبالرغم من المرتكزات الأساسية التي تقرها المذاهب الإنسانية في تأكيد الاحترام والكرامة والحق الإنساني لجميع البشر، ورغم الأضرار والخسائر التي تكبدها الإنسانية جراء اعتماد العنف كأداة للتخاطب والتحاور، ومع ما يعيشه الإنسان اليوم في عصر الحداثة والعولمة والتطور، لكن لم يستطع هذا التقدم أن يهدي إلى البشرية السلام والمحبة والاحترام المتبادل.

لقد عانى مجتمعنا الفلسطيني وما زال كالعديد من المجتمعات الأخرى من العنف الأسري والمجتمعي، وكان لوضعنا السياسي في الدولة وتزايد وتيرة العنف والتمييز ضدنا كأقلية قومية، وارتفاع نسبة الفقر والبطالة، الدور الأساسي في تزايد نسبة العنف الأسري داخل مجتمعنا الفلسطيني وتحديداً ذلك الموجه ضد النساء؛ ألا أن هنالك من يتغنى ببعض الظروف السياسية الاجتماعية والاقتصادية التي تفرز بعض العوامل التي تصعد من وتيرة العنف بشكل عام لا سيما العنف الموجه ضد المرأة.

يمكننا القول بأن أغلب حالات العنف والاعتداءات الجنسية موجهة اتجاه النساء والفتيات، وتقوم هذه الحالات على القوة والسيطرة وتتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والقهر والعدوانية الناجمة عن علاقات غير متكافئة بين الرجل والمرأة في المجتمع، تأخذ أشكالاً نفسية وجسدية متنوعة. كما وهناك أضراراً إضافية هي ترسيخ مفهوم التمييز ودونية النساء في المجتمع للأجيال الشابة، وتعميق مجتمع ذكوري مهيمن يتبع السلطة ويمارس العنف تجاه الأنثى، بل وترسيخ هذه المفاهيم لدى الأنثى وقبولها هذا الحال والرضوخ إليه.

إننا نرى بأنه يجب على مجتمعنا كافة تحمل المسؤولية والتعامل مع المشاكل والصعوبات التي تتعرض لها فئة النساء والأطفال تحديداً وذلك للحد من حجم



ورشة عمل مع "بروفيل جديد" حول مدى عسكري المجتمع في اسرائيل  
آب 2007



من الاجتماعات الدورية للمتطوعات في المركز  
تشرين ثاني 2007

## صور وأخبار..



من محاضرات مشروع رفع الوعي في المدارس في العام الدراسي الحالي

المشكلة، إذ أن سلامة الأسرة ونسيج المجتمع ككل يتأتى عند توفر سلامة وأمن كل فرد فيه بصرف النظر عن جنسه. وعليه فهناك دور هام للأسرة في محاربة العنف ودعم الضحية أثناء الأزمة وحمائتها وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي. كما ويوجد هنالك حاجة للعمل على زيادة الوعي المجتمعي تجاه مشكلة العنف والمفاهيم السلبية والتقليدية التي أتاحت تعرض النساء للعنف، سواء من خلال تنظيم حملات توعية مختلفة ورفع الوعي المجتمعي والأسري حول العنف.

لا بد من الإشارة إلى البحث التي أعدته د. نادرة شلهوب كيفوركيان بالتعاون مع جمعية نساء ضد العنف حول موضوع البوح والكشف لدى ضحايا الاعتداءات الجنسية العربيات. فقد أكدت د. شلهوب-كيفوركيان على موضوع البوح والكشف عن الاعتداء لدى الضحايا، وكان من أبرز النتائج في البحث أنه في حال تعرض الفتيات للاعتداءات الجنسية هنالك علاقة واضحة تربط البوح والكشف بهوية الأطر والجهات التي ممكن أن يتلقوا من خلالها الدعم والمشورة والمساندة، سواء أطر مهنية، أصدقاء، عائلة وأهل؛ حيث يبين البحث أن 52% من المشاركات في البحث أشرن بأنهن يفضلن الكشف لعائلاتهن وأهلن بالذات لأنهم أكثر مجموعته تكتم سرهن وتهمهم مصلحتهن، كما وأن العائلة والأهل بالنسبة لهن العنوان الأول بشرط عدم الحكم والتذنيب، وبعدها المؤسسات والجمعيات النسوية والنسائية التي تحافظ على السرية وتساعد بدون إصدار أحكام مسبقة على الضحية.

إن الدعم الأسري عامل مساعد في تخطي عقبات كثيرة لدى النساء اللواتي تعرضن للعنف فهو الطريق التي فتحت عيونهن ومدت لهن يد المساعدة بعد أن فقدن الأمل بتغيير أحوالهن، ودعمهن ومساعدتهن قدر الإمكان، كما وأنه يمثل خط دفاع وقائي للضحية. الأسرة والأهل الذين يتركون ابنتهم تتعرض لعنف من قبل زوجها ويرفضون استقبالها، فإنهم يشاركون في تعنيفها، إذ أن العنف لا يتوقف عند باب الزوج فقط بل أن رفض أسرة الفتاة المتزوجة استقبالها ومساعدتها يشجع زوجها على الاستمرار في العنف ما دام أصبح مؤمناً أن أهل زوجته يرفضونها، فما الذي يمنعه من الاستمرار بسلوك العنف؟؟

وهنا أرى بأنه من المهم الإشارة إلى التغيير المجتمعي الذي بدأنا نلمس خطواته الملحوظة، بأن الدعم الذي باتت تتلقاه الضحايا، أو الفتيات والنساء المتضررات من العنف والاعتداءات الجنسية، من قبل الأهل والأزواج في حال تعرض زوجاتهم وبناتهم لاعتداءات جنسية، يساعد الضحية في تخطي الأزمة بأضرار نفسية أقل،

## صور وأخبار..

وقد لمسنا هذا التغيير في السنوات الخمس الأخيرة لعملنا بالمركز حيث وصلت نسبة الأهل والأزواج الذين توجهوا للمركز بهدف المساندة والمساعدة إلى 8%، وهذا ما لم يكن من قبل.

إننا نؤمن بأنه من حق كل إنسان عدم التعرض للعنف والإهانة، والتعامل معه على قدم المساواة مع غيره وذلك باعتباره حق من حقوق الإنسان الأساسية، وعندما تهدر هذه الحقوق أو جزء منها فإن الدور الإنساني سيؤول إلى السقوط والاضمحلال، كما وأن المرأة أساس بناء الحياة ولن تستقيم الحياة لو تم التعرض والمس بحقوق المرأة الأساسية وفي الطليعة حقها بالحياة والأمن والكرامة.

وأخيراً، فإننا في مركز مساعدة ضحايا العنف الجنسي والجسدي نقوم بعلاج ومتابعة القضايا والحالات المتوجهة إلينا، كما ونقوم بإصدار تقارير دورية وذلك بهدف رصد وجهات التغيير في المجتمع، وأيضا بهدف رصد نقاط الضعف والقوة لدى مجتمعنا والعمل على تقوية ودعم النساء خاصة والمجتمع عامة، كما وإننا نقوم بتقديم الدعم والعلاج النفسي، الاجتماعي والقانوني للضحية، ومساعدتها على الاستمرارية والتكيف من جديد مع نفسها ومع المجتمع المحيط بها. كما وأننا نؤكد على أهمية العمل المجتمعي بكافة فئاته وجهاته للقضاء على هذه المشكلة والجرائم التي تقترب تحت أسماء وعناوين مختلفة إلا أن الضحية في أغلبها هي واحدة، المرأة والفتاة.



من رحلة المتطوعات في مركز مساعدة

ضحايا العنف الجنسي والجسدي

تشرين ثاني 2007